كلية الاقتصاد

السنة الثانية

مبادئ المالية العامة

المحاضرة الخامسة

مدرس المقرر:
أيهم محمود الحميد

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة[1]

في نطاق دراستنا للآثار الاقتصادية للنفقات العامة ، سنقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة .

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة .

المبحث الثالث : النفقات العامة واعادة توزيع الدخل القومي .

---

(1)–BARRÈR (A.),« Politique financière », op. cit., PP. 474 et S;
– BROCHIER (H.) et TABATONI (P.),« Economie financière »; op. cit, P. 301, et 402 - 422;
– BROWNLEE (O.) and ALLEN (E.),« Economics of public finance »,N.Y., 1954, PP. 157 - 188;
– LAUFENBURGER(H.),« Finances comparées », op. cit., PP. 150et S;
– LAUFENBURGER (H.), « Théorie économique et psychologique des finances publiques »,op. cit., PP. 93 - 99;
– MUSGRAVE (R.), «The theory of public finance », op.cit., P. 405 ff;

– د. السيد عبدالمولى ، المرجع السابق ، ص ١٤٤–١٩٠ ؛
– د. عاطف صدقي ، المرجع السابق ، ص ١١٤–١٤٢ ؛
– د. عبدالمنعم فوزي وآخرون ، المرجع السابق ، ص ١٦٠–٢٠٩ ؛
– د. محمد حلمي مراد ، المرجع السابق ، ص ٢٨–٣١ ؛
– د. محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص ٩٦ – ٩٧ ؛
– د. محمد فؤاد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ – ١٩٤ ؛
– د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٢٥–٣٠ .

المبحث الأول

١ ـ الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تحدث النفقات العامة آثاراً اقتصادية مباشرة في كل من الانتاج القومي والاستهلاك القومي . ونتعرض لهما فيما يلي :

الآثار المباشرة للنفقات العامة في الانتاج القومي

تؤثر النفقات العامة مباشرة في الانتاج القومي عن طريق تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار ، وعلى تحويل عناصر الانتاج . وذلك على الشكل التالي :

١ ـ آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار :

تؤثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وذلك كما يلي :

آ ـ آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل : لا شك ان قدرة الأفراد على العمل تتوقف أساساً على كمية السلع والخدمات التي يستهلكونها . وعلى هذا فان النفقات العامة ـ وهي توفر للأفراد كمية اكبر من هذه السلع والخدمات ـ تزيد في قدراتهم على العمل . وبالعكس يحصل اذا انخفضت النفقات العامة .

وعلى هذا فان ما تنفقه الدولة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء)وغير التقليدية(التعليم ، والصحة ،

والتأمين الاجتماعي ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة ، والاعانات الاجتماعية) يزيد في قدرة الأفراد على العمل ، لأن هذه النفقات تزيد كفاءة الأفراد وقدراتهم الذهنية والجسمانية وتؤمنهم ضد مخاطر المستقبل .

ب ــ آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على الادخار : اذا كانت النفقات العامة تزيد من قدرة الأفراد على العمل ، فان زيادة هذه القدرة تؤدي الى زيادة الجهد المبذول من قبلهم مما يزيد دخول الأفراد ويزيد بالتالي الجزء المخصص للادخار من هذه الدخول . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان النفقات العامة ــ وهي تؤدي الى توزيع دخول على الأفراد ــ تزيد دخول المستفيدين منها بصورة مباشرة (حصول الأفراد على هذه النفقات بصورة مباشرة كرواتب أو أجور أو اعانات) أو بصورة غير مباشرة (حصول الأفراد على هذه النفقات بصورة غير مباشرة كخدمات ، كالصحة والتعليم ، مما يعني توفير جزء من دخولهم النقدية) . وهذا كله يزيد من امكانيات الأفراد على الادخار .

ج ــ آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على الاستثمار : تزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار من ناحيتين : الأولى : ان النفقات العامة ــ كما رأينا ــ تزيد قدرة الأفراد على الادخار ، أي انها تزيد قدرتهم على تمويل الاستثمارات ، وهذا ما يزيد الاستثمارات . والثانية : ان النفقات العامة تزيد القدرة على الاستثمار اذا وضعت هذه النفقات في أيدي هيئات تعمل في ميدان الاستثمار (سواء اكانت هذه الهيئات خاصة أم عامـــة) .

٢ ــ آثار النفقات العامة على رغبة الأفراد في العمل والادخار :

اذا كانت النفقات العامة تزيد قدرة الأفراد على العمل والادخار

والاستثمار معاً ، فان اثرها فيما يتعلق برغبة الأفراد في العمل والادخار والاستثمار قد لايذهب في نفس الاتجاه . بل يحصل ما يلي :

آ ـ آثار النفقات العامة على رغبة الأفراد في العمل : يذهب بعض الكتّاب الى ان بعض أنواع النفقات العامة التي يتوقع الفرد بموجبها انْ يكون له دخل مضمون ومنتظم كالرواتب التقاعدية وفوائد الدين العام تؤدي الى تخفيض رغبة الفرد في العمل . بيد أن هذا الرأي ليس صحيحاً على اطلاقه . ذلك ان حصول الأفراد على هذا النوع من النفقات لن يتم الا بعد توافر شروط معينة ، فالرواتب التقاعدية لا يحصل عليها الفرد الا بعد ادائه عملا خلال فترة طويلة ، وفوائد الدين العام لا يحصل عليها الفرد الا بعد أن يكون قد اكتتب في الدين العام بمبلغ من المال كان قد بذل في تحصيله عملا لمدة قد تكون طويلة . وعلى هذا فان هذه النفقات لا تؤثر كثيراً في رغبة الفرد بالعمل .

كذلك يذهب بعض الكتّاب الى ان النفقات العامة الموزعة على الأفراد بشكل لا يتناسب مع مقدار الجهد المبذول من كل منهم لها أثر سيء على رغبة الأفراد في العمل . ومثال ذلك الاعانات الاجتماعية التي تقرر لكل فرد عندما يبلغ سناً معينة دون الأخذ في الاعتبار نوع العمل ومقداره ، فانها تؤدي الى شيوع روح التهاون والكسل بين الأفراد ، مما يؤدي الى اضعاف الرغبة في العمل . ولا شك أنه يمكن تفادي هذا العيب عن طريق تنظيم الاعانة بشكل تبقى معه مربوطة وتابعة للجهد المبذول ولدرجة كفاءة الفرد .

وعلى هذا فان للنفقات العامة آثاراً ايجابية على رغبة الأفراد في العمل بصورة عامة . ذلك ان الفرد الذي يضمن مستقبله بسبب هذه النفقات يُقبل

على العمل بنفس راضية مطمئنة ، كما ان الفرد الذي يحصل على ما يرجوه من تعليم وخدمات صحية بسبب هذه النفقات تزداد رغبته في العمل .

ب ـ آثار النفقات العامة على رغبة الأفراد في الادخار : يمكن القول بأن النفقات العامة تؤدي الى زيادة رغبة الأفراد في الادخار . ذلك ان هذه النفقات تسمح لمن يقبل على العمل ويبدع فيه أن يزيد ادخاراته .

جـ ـ آثار النفقات العامة على رغبة الأفراد في الاستثمار : للنفقات العامة آثار ايجابية على رغبة الأفراد في الاستثمار . ذلك ان النفقات العامة اذا اصبحت أداة للتوازن الاقتصادي فان الأفراد يقبلون على الاستثمار بنظرة متفائلة ، لأنهم يطمئنون الى ان الدولة ستساندهم اذا ألمّت أزمة باستثماراتهم .

٣ ـ آثار النفقات العامة على تحويل عناصر الانتاج :

تؤثر النفقات العامة على عناصر الانتاج فتجعلها تتحول من انتاج الى آخر ومن مكان الى آخر ، وذلك على الشكل التالي :

آ ـ ان قيام الدولة بوظائفها التقليدية ـ وهي تؤدي الى انفاق الدولة على الجيش والبوليس والقضاء ـ تؤدي الى توجيه بعض عناصر الانتاج الى تلك الاستخدامات . ولا شك ان هذه النفقات العامة تهيء الجو الملائم لازدهار النشاط الانتاجي ونموه ، رغم انها لا تساهم مباشرة في الانتاج .

ب ـ ان قيام الدولة ببعض الوظائف الأخرى ، وخصوصاً المشروعات التي لا يتجه اليها القطاع الخاص اطلاقاً أو يتجه اليها بقدر ضئيل يقل عن المطلوب ، نظراً لأن هذه المشروعات لا تؤتي أرباحها بصورة مباشرة أو

لأنها تتطلب من رؤوس الأموال قدراً كبيراً يعجز عنه النشاط الخاص ، كمشروعات الأبحاث العلمية والاختراعات والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي ، ان قيام الدولة بهذه الوظائف — وهي تستدعي الانفاق العام عليها — تؤدي الى انتقال عناصر الانتاج الى هذه المشروعات .

ج — ان النفقات العامة التي تهدف الى تخفيض تكاليف وأسعار بعض السلع والخدمات تؤدي الى زيادة الطلب على هذه السلع والخدمات . كما انها تؤدي الى تحويل عناصر الانتاج الى انتاج هذه السلع والخدمات . وقد لاحظ بعض الكتّاب بحق ان استعمال الدولة لحقها في هذه النفقات العامة يجب ان لا يتم بحيث يؤدي الى تحويل عناصر الانتاج الى استخدامات أقل فائدة وبالتالي يجب أن لا يؤدي الى تبديد جزء من عناصر الانتاج . ومن ثم فقد رأى هؤلاء الكتّاب ان الدولة يجب ان توجه نفقاتها الى السلع والخدمات ذات الطلب غير المرن وليس الى السلع والخدمات ذات الطلب المرن . وعلى سبيل المثال ، فان التعليم تلائمه هذه السياسة ، والخدمات الصحية تلائمها الى حد ما ، أما النقل بالسيارات أو السكك الحديدية فلا تلائمها (١) .

د — يضاف الى ذلك ان النفقات العامة يمكنها ان تؤدي الى تحويل عناصر الانتاج بين المناطق المختلفة . فالاعانات التي تقدمها الدولة الى بعض الهيئات المحلية لتشجيعها على حسن قيامها بوظائفها ، تؤدي الى زيادة هذه الهيئات لنفقاتها مما يستدعي انتقال عناصر الانتاج الى هذه المناطق .

وعلى هذا ، فان النفقات العامة يمكنها ان تؤدي الى تحويل عناصر

---

(1) DALTON (H.),« Principles of public finance», London, 1967, PP. 151 - 163.

الانتاج من القطاع الخاص الى القطاع العام ، ومن نشاط الى آخر داخل القطاع الخاص ذاته ، ومن مكان الى آخر داخل اقليم الدولة . ولا شك ان تحويل عناصر الانتاج هذه لها آثار على الانتاج القومي .

الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي

يمكن للنفقات العامة ان تؤثر في الاستهلاك القومي عن طريقين :
الأول : شراء الحكومة لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية ، والثاني : توزيع الحكومة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك. ونعطي فيما يلي شرحاً موجزاً لآثار كل من هذين النوعين من النفقات العامة .

١ – النفقات العامة المخصصة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية :

تقوم الدولة بشراء بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر على الاستهلاك القومي . ونحن نفصّل هذا الأمر كما يلي :

آ – تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية كالخدمات الطبية والصحية والعلمية والثقافية والدفاع والأمن والعدالة . وتعتبر النفقات العامة على هذه الخدمات نفقات استهلاكية ، برغم انها تسهم في زيادة الناتج القومي . ذلك أن واقعة استهلاك هذه الخدمات تندمج في واقعة انتاجها ، مما أدى الى التركيز على صفتها الاستهلاكية ، فاعتبرت النفقات العامة المخصصة لها نفقات استهلاكية .

ب – تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية . ويكون هدف الدولة من هذا الشراء اما سد حاجة بعض عمالها وموظفيها عند قيامهم بأعمالهم كشراء ملابس ومواد غذائية ومواد طبية لأفراد القوات المسلحة ،

واما بغرض توزيعها بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية كشراء بعض المواد الطبية والغذائية والملابس بغرض توزيعها على طلاب المدارس ، واما بغرض زيادة المخزون منها أو لتوزيعها على الجمهور بمقابل جزئي أو كلي كشراء بعض السلع التموينية . ولا شك ان النفقات العامة المخصصة لشراء هذه السلع الاستهلاكية تؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي .

٢ – توزيع الحكومة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك :

تقوم الحكومة بتوزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك . وتوزيع هذه الدخول قد يكون بمقابل أو بدون مقابل وذلك على الشكل التالي :

آ – توزيع الدخول بمقابل : تقوم الدولة بمنح عمالها وموظفيها أجوراً ورواتب مقابل حصول الدولة على خدماتهم الشخصية . وتشكل هذه الأجور والرواتب الجزء الأهم أو الوحيد من مواردهم . ويقوم هؤلاء العمال والموظفون – ونظراً لارتفاع ميلهم للاستهلاك – بانفاق الجزء الأغلب من دخولهم على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية . بل قد يقومون بانفاق كامل دخولهم عليها . ومن ثم فان توزيع الدولة لهذه الدخول يؤثر على الاستهلاك القومي .

ب – توزيع الدخول بدون مقابل : قد تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل بحيث تعتبر هذه الدخول نوعاً من الاعانات الاجتماعية والاقتصادية . ومثال على الاعانات الاجتماعية تلك الاعانات التي تمنحها الدولة لبعض الفئات كاعانات البطالة والعجز والشيخوخة . وواضح ان هذه الاعانات تخصص بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية . ومثال

على الاعانات الاقتصادية تلك الاعانات التي تمنحها الدولة لمنتجي بعض السلع بغرض تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها .

نخلص من هذا ان اثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي يتوقف على نوع هذه النفقات . ومن ثم فانه يمكن للدولة ان ترتب سياستها في النفقات العامة على ضوء الأهداف الاجتماعية (رفع مستوى معيشة الطبقات المحدودة الدخل) والاقتصادية (تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، وتحقيق التشغيل الشامل في البلاد المتقدمة) التي تقصد تحقيقها .

المبحث الثاني

٢ - الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

بالاضافة للآثار المباشرة للنفقات العامة في كل من الانتاج القومي والاستهلاك القومي ، فان لهذه النفقات آثاراً غير مباشرة فيهما أيضاً . فللنفقات العامة آثار غير مباشرة في الاستهلاك القومي ، ويطلق على هذه الآثار « أثر الضارب أو المضاعف **Multiplier effect** » . كما ان للنفقات العامة آثاراً غير مباشرة في الانتاج القومي من خلال آثارها في الاستثمار ، ويطلق على هذه الآثار «أثر المسارع أو المعجل **Accelerator effect**» . ونعطي فيما يلي فكرة موجزة لكل منهما تاركين شرح التوسع فيهما لمقررات التحليل الاقتصادي والاقتصاد المالي والسياسات المالية .

أثر الضارب

ان اول من قام بتحليل الضارب هو الاقتصادي الانكليزي المعروف

«كينز». وكان هدفه بيان أثر الاستثمار الذاتي أو المستقل على الاستهلاك. ذلك ان الاستثمار المستقل — عن طريق تحريضه للاستهلاك — يؤدي الى ايجاد سلسلة من الدخول النقدية تفوق الانفاق الأوّلي على الاستثمار بعدد من المرات. وعلى هذا فان الضارب هو المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الانفاق على الاستثمار.

فاذا فرضنا ان انفاقاً استثمارياً قد تم بمقدار (١) مليون ليرة سورية، فان هذا الانفاق يمثل دخولا لمن يقومون بالعمل في المشروع الاستثماري.

فاذا كان الميل الحدي للاستهلاك لهؤلاء العمال هو $\frac{٣}{٤}$. فان هذا يعني أنهم سينفقون (٧٥٠) الف ل.س على شراء سلع استهلاكية. وهذا المبلغ يمثل دخلا لبائعي هذه السلع. فاذا فرضنا ان ميلهم الحدي للاستهلاك هو $\frac{٣}{٤}$ أيضاً فان هذا يعني أنهم سينفقون مبلغ (٥٦٢٫٥) الف ل.س على شراء سلع استهلاكية ... وهكذا تكون لدينا سلسلة من الانفاقات المتتالية على الاستهلاك أثارها الانفاق الاوّلي على الاستثمار. فاذا فرضنا ان مجموع هذه الانفاقات قد بلغ (٤) مليون ل.س. فان الضارب يساوي

$$\frac{٤}{\frac{١}{٤}} = ٤$$

ويمكن الوصول الى ذات النتيجة بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{الضارب} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

وفي المثال نجد أن الضارب

$$= \frac{١}{١ - \frac{٣}{٤}} = \frac{١}{\frac{٤-٣}{٤}} = \frac{٤}{\frac{١}{١}} = ٤$$

ونظراً لأن : الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

فان الميل الحدي للادخار = ١ – الميل الحدي للاستهلاك .

وبالتعويض نجد ان : الضارب = $\frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

أي ان الضارب يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار .

والتغير في الدخل = التغير في الاستثمار × $\frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

وقد وجد في التطور اللاحق لكينز ان فكرة الضارب يمكن استخدامها بصورة عامة ، أي في كافة الحالات التي تحدث فيها زيادة في الانفاق ، سواء تم هذا الانفاق في مجال الاستثمار أو في غيره . ومن ثم فانه يمكن تطبيق فكرة الضارب على النفقات العامة بحيث ان هذه النفقات – وهي تتوزع في صورة أجور عمال أو رواتب موظفين أو اثمان سلع أو اعانات ... – تؤدي الى ظهور حلقات متتالية من الانفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص في كل مرة للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى . وعلى هذا فالانفاق الأول لا يقتصر أثره على حجمه بل يتعداه الى سلسلة من الانفاقات تكون في مجموعها أضعاف حجم الانفاق الأول ، أي ان :

التغير في الدخل = التغير في النفقات العامة × $\frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

وقد انتقدت فكرة الضارب عموماً من حيث ان الميل الحدي للاستهلاك هو خاص بالجماعة كلها . وهذا يعتبر تبسيطاً يخالف الواقع الاقتصادي لأنه يهمل خصائص القطاعات الاقتصادية المختلفة والطبقات الاجتماعية

المختلفة حيث ان الميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع الى آخر ومن طبقة الى أخرى .

أثـــر المسارع

اذا كان الضارب يبين أثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك ، فان المسارع يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار . ويمكن التعبير عن ذلك : $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$ ذلك ان زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية يؤدي الى طلب مشتق على السلع الاستثمارية بكمية اكبر .

ونوضح ذلك بمثال عددي : لنفرض ان صناعة معينة رأسمالها ١٠٫٠٠٠ ل.س تنتج سلعاً بمقدار ٢٠٠٠ ل.س سنوياً ، فتمثل النسبة بين رأس المال والانتاج (وهي ما تسمى بمعامل رأس المال) ١:٥ . فاذا زاد الطلب على المنتجات بمقدار ٢٠ ل.س سنوياً أي بنسبة ١٪ ، فان ذلك يؤدي الى زيادة رأس المال بمقدار ١٪ أيضاً وهي تساوي استثمار ١٠٠ ل.س. أي ان الزيادة في الطلب الاستهلاكي قد أدت الى زيادة أكبر في الاستثمار .

$$\text{فالمسارع} = \frac{\Delta \text{ الاستهلاك}}{\Delta \text{ الاستثمار}} = \frac{٢٠}{١٠٠} = \frac{١}{٥}$$

وعلى هذا فان زيادة النفقات العامة تسمح بما تحدثه من زيادة في الاستهلاك ، باحداث زيادة في الاستثمار بكمية اكبر .

ونشير الى ثلاثة أمور :

١ ــ الأول : ان هناك تفاعلا بين مبدئي الضارب والمسارع . ولذلك فاننا اذا اردنا الأخذ في الاعتبار للآثار الكلية للانفاق الأولي (الاستثمار

الذاتي) سواء فيما يتعلق بالانفاق على الاستهلاك ، أو فيما يتعلق بالانفاق على الاستثمار المشتق ، فانه يلزم مراعاة التفاعل بين مبدئي الضارب والمسارع . وهذا التفاعل المتبادل يحدث آثاراً تراكمية في كل من الدخل والانتاج والاستهلاك والاستثمار (ويحصل العكس في الحالة العكسية أي تحدث آثار انكماشية) .

٢ ـ الثاني : أنه من أجل حساب أثري الضارب والمسارع المترتب على الزيادة (أو الانخفاض) في النفقات العامة يجب الأخذ في الاعتبار مصدر تمويل هذه النفقات .

٣ ـ الثالث : ان مبدأي الضارب والمسارع يفترضان مبدئياً وجود جهاز انتاجي مرن يستجيب للزيادة في الانفاق بزيادة الانتاج ، ولذلك فان هذا التحليل يتلاءم مع ظروف البلاد المتقدمة اكثر منه مع ظروف البلاد المتخلفة نظراً لعدم مرونة جهازها الانتاجي . ذلك ان البلاد المتخلفة تعاني من عدم وجود هذا الجهاز الانتاجي وليست هي مشكلة كساد مؤقت . ولا شك ان سياسة التنمية في هذه البلاد تسعى لايجاد هذا الجهاز الانتاجي .

المبحث الثالث

النفقات العامة واعادة توزيع الدخل القومي (١)

يقصد باعادة توزيع الدخل القومي تدخل الدولة بقصد اجراء تغيير في توزيع الدخل القومي الذي تم قبل هذا التدخل . ذلك ان هناك توزيعاً

(١) د. رفعت المحجوب ، «اعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

أولياً للدخل بين أفراد المجتمع وتهدف الدولة الى اجراء تغيير في هذا التوزيع متوخية تحقيق غرض معين . وهذا لا يعني ان الدولة لا يمكنها ان تتدخل في التوزيع الأولي للدخل .

ويمكن للنفقات العامة ان تعمل على اعادة توزيع الدخول بين مختلف فئات وطبقات المجتمع ، وذلك بنقل الدخل من أفراد فئة أو طبقة معينة الى أفراد فئة أو طبقة أخرى . ولا شك ان هدف الدولة من ذلك يتوقف على الفلسفة السياسية والاجتماعية للدولة ويتوقف على الظروف الاقتصادية . فقد تؤمن الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية فتعمل بنفقاتها العامة على اعادة توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخل المحدود بقصد تحقيق المساواة . كما قد تعمل الدولة في بعض الظروف الاقتصادية كالتضخم على اعادة توزيع الدخول والثروات لصالح اصحاب الدخل المرتفع بقصد تخفيف حدة الضغوط التضخمية .

وعلى هذا فان القضية تتحلل في تحديد الهدف أولا ، ثم يجري توجيه النفقات العامة (والأدوات المالية عموماً) نحو تحقيق هذا الهدف . والدولة تهدف من تدخلها لاعادة توزيع الدخل القومي عن طريق نفقاتها العامة اما الى الوصول الى التوزيع المتساوي أو الى زيادة درجة التفاوت في التوزيع . وذلك على الشكل التالي :

١ ــ النفقات العامة التي تهدف الى التوزيع المتساوي :

تتمثل هذه النفقات فيما يلي :

آ ــ الاعانات الاجتماعية التي تستفيد منها الفئات الفقيرة من المجتمع كمخصصات الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية .

ب ـ الاعانات الاقتصادية التي تهدف الى مكافحة البطالة وتخفيض غلاء الأسعار .

جـ ـ النفقات العامة على الخدمات المجانية كالتعليم والصحة واقامة الملاجىء للعجزة والأيتام .

د ـ النفقات العامة التي تقصد توسيع القطاع العام . ذلك ان هذا التوسيع يؤدي الى تقليص دور القطاع الخاص ، مما يعني الحد من الملكية الخاصة التي تعتبر مصدراً أساسياً لتفاوت توزيع الدخول في المجتمع .

٢ ـ النفقات العامة التي تهدف الى زيادة درجة التفاوت في التوزيع :

تتمثل هذه النفقات فيما يلي :

آ ـ الاعانات الاقتصادية التي تمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة .

ب ـ فوائد الدين التي يحصل عليها الأغنياء غالباً .

ونشير الى ان آثار النفقات العامة في اعادة توزيع الدخل القومي لا تتوقف على طبيعة النفقات العامة فحسب ، بل تتوقف ايضاً على مصدر تمويل هذه النفقات . وعلى هذا فان النفقات العامة التي تهدف الى التوزيع المتساوي حتى تحقق أهدافها يجب ان يجري تمويلها من الضرائب التصاعدية على الأغنياء وليس من الضرائب المفروضة على الطبقات المتوسطة والفقيرة أو من ايرادات أملاك الدولة . وعلى العكس من ذلك فان النفقات العامة التي تهدف الى زيادة درجة التفاوت في التوزيع لا يمكن ان تحقق أهدافها الا اذا تم تمويلها من ضرائب تفرض على الطبقات المتوسطة والفقيرة .

ومن حيث ارتباط دور النفقات العامة في اعادة التوزيع بالنظام الاقتصادي ، فاننا نجد ما يلي (١) :

١ ـ في الدول الاشتراكية : تتجه النفقات العامة بصورة رئيسية الى تقوية طبقة العمال .

٢ ـ في الدول التي تتحول اشتراكياً : تتجه النفقات العامة الى تقوية وترصين طبقتي العمال والفلاحين أولا ، ثم الى رعاية المثقفين والمتعلمين والموظفين وجزء من الطبقة المتوسطة ثانياً .

٣ ـ في الدول الرأسمالية : تتجه النفقات العامة الى تقوية الطبقة الغنية أولا ، وذلك لتمكينها من الاستمرار في قيادة عملية التقدم الاقتصادي . وحتى اذا عملت على اعادة توزيع الدخل القومي لصالح اصحاب الدخول المنخفضة ، فان ذلك يتم بقصد حل أزمتها من أجل رفع الميل للاستهلاك في المجتمع ومن ثم زيادة الانتاج وبالتالي الوصول الى التشغيل الشامل . ومع ذلك فان هذا الأمر لا يغير من بنية طبقات المجتمع ويقف عند حد تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول .

---

(١) د. عبدالعال الصكبان ، «مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق» ، مذكور سابقاً ، ص ١٣١ .